



تقريرات درس خارج فقه

حضرت آيت الله سيد محمد رضا مدرسي طباطبائي يزدي (دامت برکاته)

سال تحصيلي ۹۳-۱۳۹۲

جلسه ي نهم؛ شنبه ۱۳/۷/۱۳۹۲

احتمال سوم (مختار محقق اصفهاني رحمته الله عليه): اقتباس از مقوله ي اضافه

نظريه سوم كه محقق اصفهاني رحمته الله عليه به آن تمايل پيدا کرده، آن است كه ملك مقتبس از مقوله ي اضافه مي باشد.^۱ در تعريف مقوله ي اضافه گفته اند: «الهيئة الحاصلة من نسبة الشيء الى شيء من حيث انه

۱. همان، ص ۳۱ و ۳۰:

التحقيق الحقيقي بالتصديق في جميع الوضعيات العرفية أو الشرعية: أنها موجودة بوجودها الاعتباري، لا بوجودها الحقيقي، بمعنى أن المعنى سنخ معنى بحيث لو وجد خارجا بوجوده الخارجي لكان إما جوهرًا بالحمل الشائع، أو كيفًا كذلك، أو إضافة أو جدة بالحمل الشائع، لكنه لم يوجد بهذا النحو من الوجود، بل أوجده من له الاعتبار بوجوده الاعتباري، مثلا الأسد بمعنى الحيوان المفترس معنى لو وجد بوجوده الحقيقي لكان فردًا من نوع الجوهر، لكنه قد اعتبر زيد أسدًا، فزيد أسد بالاعتبار، حيث اعتبره المعتبر أسدًا، و الفوقية معنى لو وجد في الخارج حقيقة لكان من مقولة الإضافة ... بل التحقيق: أن اعتبار احتواء المالك بالمملوك و كون المملوك محويًا، أو إحاطة المالك بالمملوك و كون المملوك محاطًا، من اعتبار مقولة الإضافة، و لذا قال بعض الأكابر: في شرح الهداية الأثيرية بعد شرح حقيقة الجدة (و قد يعبر عن الملك بمقولة «له» و هو اختصاص شيء بشيء من جهة استعماله إياه و تصرفه فيه، فمنه طبيعي ككون القوى للنفس، و كذلك كون العالم للباري جل ذكره، و منه اعتبار خارجي ككون الفرس لزيد و في الحقيقة الملك بالمعنى المذكور يخالف هذا الاصطلاح.) و قال بعده في كتاب آخر: (فإنه من مقولة المضاف لا غير) انتهى.

✓ حاشية كتاب المكاسب (للأصفهاني)، ج ۱، ص ۱۷:

أن الملكية الشرعية و العرفية - كما حققناه في الأصول خصوصًا في مبحث الأحكام الوضعية - ليست من المقولات الواقعية - لا بمعنى الموجود بوجود ما بحذائه، و لا بمعنى الموجود بوجود منشأ انتزاعه - فهي ليست من الاعراض المقولية حتى مقولة الإضافة - و إن كان مفهوم المالكية و المملوكية من الإضافات العنوانية - لما ذكرنا من البراهين القطعية على خروجها من حدود المقولات.

و إنما هي اعتبارية لا بمعنى المجامع للمقولية، كمقولة الإضافة التي تكون مقوليتها باعتبار منشأ انتزاعها، و اعتباريتها بملاحظة فعليتها المتقومة بلحاظ شيء بالقياس إلى شيء آخر على ما حقق في محله.

بل بمعنى أن الملكية لها نحوان من الوجود، بأحد نحويه يكون مقولة، و بالآخر موجودًا بالاعتبار، فالاعتبار الواجدي هي الملكية الاعتبارية، و إن كان نفس الواجدي الحقيقية من مقولة الجدة أو الإضافة، و هذا النحو من الوجود لا اختصاص له بمقولة الإضافة، بل يصح اعتباره في كل

منسوبٌ إلى ذلك الشيء»^١ يعنى در اضافه دو نسبت وجود دارد - يعنى طرفين اضافه، متضايغند - مثلاً

معنى مقولى - كاعتبار الشجاع أسدا، و اعتبار علم زيد فوق علم عمرو، و اعتبار القلب أبيض إلى غير ذلك - على ما أوضحنا القول فيه فى محله فليراجع.

✓ نهاية الدراية، ج ٣، ص ١٤٤:

ثم إن اعتبار الملك - شرعاً أو عرفاً - هل هو اعتبار الملك بمعنى الجدة؟ أو اعتبار بمعنى الإضافة؟
و الصحيح هو الثانى، لأن مقولة الجدة ليست نفس الإحاطة، و هو المبدأ للمحيط و المحاط، حتى يتوهم أن اعتبار الملك هو اعتبار المبدأ المستلزم لانتزاع عنوانى المالك و المملوك بقيام المبدأ الاعتبارى بذات المالك و المملوك. بل الجدة هى الهيئة الحاصلة للجسم بسبب إحاطة جسم آخر به، بحيث ينتقل المحيط بانتقال المحاط، و لذا يعبر عنها بالتحتم و التعمم و التخصص.
و من الواضح أن المحيط فى الملك الشرعى هو المالك و لا ينتقل بانتقال المحاط، بل المحاط هنا ينتقل بانتقال المحيط، فليس اعتبار الملك شرعاً أو عرفاً، إلا اعتبار المالكية و المملوكية.

١. شرح المنظومة، ج، ص ٤٩٣:

إن المضاف نسبة تكرر. قال الشيخ فى قاطيغورياس الشفاء فى معنى التكرر هو أن يكون النظر لا فى النسبة فقط بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن للشيء نسبة من حيث له نسبة و إلى المنسوب إليه كذلك. فإن السقف له نسبة إلى الحائط. فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التى له فكان مستقراً على الحائط. ثم نظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافاً لا إلى الحائط من حيث هو حائط بل إليه من حيث هو مستقر عليه. فعلاقة السقف بالحائط من حيث الحائط حائط نسبة و من حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه و السقف بنفسه منسوب فهو إضافة. و هذا معنى ما يقولون إن النسبة تكون لطرف واحد و الإضافة تكون للطرفين انتهى.

✓ الجوهر النضيد، ص ٢٨:

المضاف و هو ما يعقل بالقياس إلى غيره و لا وجود له سوى ذلك كالأبوة و البنوة و قد يعرض للمقولات جميعاً أقول المضاف من الأجناس العالية و فيه مباحث أحدها فى رسمه و هو الذى يعقل بالقياس إلى غيره و لا وجود له سوى ذلك و تحقيق هذا الرسم أن من الماهيات ما يستقل بالمعقولة من غير حاجة إلى غيره يقاس إليه و منه ما لا يعقل إلا بالقياس إلى غيره.
و الثانى هو المضاف و هو قسمان حقيقى و مشهورى و ذلك لأنه إذا عقل بالقياس إلى غيره فإما أن يكون له وجود خاص سوى ذلك و هو المضاف المشهورى كالأب و الابن فإن للأب وجوداً مغايراً للمعقولة بالقياس إلى غيره و إما أن لا يكون له وجود سوى معقوليته بالقياس إلى غيره و هو المضاف الحقيقى كالأبوة و البنوة و هو المراد هاهنا.
و ثانيها اختلف الناس فى وجود الإضافة فأثبتته جماعة لأن فوقية السماء ليس أمراً تقديرياً لا غير بل هو أمر متحقق ثابت خارج الذهن و هو غير السماء و غير عدم الصرف فهو ثابت.

و أنكروه جماعة و استدلوا بأن الإضافة لو كانت موجودة و هى عرض لافتقرت إلى المحل و يكون حلولها فى ذلك المحل إضافة أخرى و يلزم التسلسل. أجاب الشيخ عنه بأن من المضاف ما هو مضاف بذاته و منه ما هو مضاف باعتبار غيره و هذا الأخير يرجع إلى الأول و ينقطع التسلسل و ذلك لأن الأبوة مثلاً مضافة لذاتها إلى الابن و حلولها مضاف لذاته إلى المحل فانقطع التسلسل.

هذا خلاصة ما ذكره الشيخ و هو غير واف بالمطلوب لأن السائل لم يلزم التسلسل باعتبار أن المضاف دائماً إنما يكون مضافاً بإضافة مغايرة له و إنما أزم التسلسل من حيث إن الإضافة إذا كانت موجودة كانت عرضاً فتكون حالة فى محله و تكون هناك إضافتان إحداها الأبوة و ثانيهما الحلول و كل واحد منهما مضاف لذاته إلى غيره لكن الحلول من حيث إنه عرض موجود يفتقر إلى محل فيكون حلوله فى ذلك المحل إضافة أخرى و يلزم التسلسل و كلام الشيخ يصلح جواباً على تقدير إيراد السؤال على الوجه الأول إما على هذا الوجه فلا.

و ثالثها اعلم أن الإضافة قد تعرض لجميع المقولات أما الجوهر فكسألأب و الابن مثلاً و أما الكم فكسألأعظم و الأصغر و أما الكيف

نسبتی که آب به ابن دارد از این حیث که ابن هم منسوب به آب است، برخلاف مقولات دیگر که نسبت یک طرفه بود؛ مثلاً «این» نسبت فرد است به مکان، «متی» نسبت فرد است به زمان و

محقق اصفهانی رحمته الله در ادامه می‌گوید: این که گفتیم ملک اعتباری مقتبس از مقوله‌ی اضافه است، به این خاطر است که ملک به معنای «إحتواء الشيء على شيء» یا «إحاطة شيء بشيء» است و إحاطه یا إحتواء، امری اضافی است، لامحاله ملک هم باید امری اضافی باشد. عبارت ایشان چنین است:

أنَّ المعنى سنخ معنى بحيث لو وجد خارجا بوجوده الخارجى لكان إمَّا جوهرًا
بالحمل الشائع، أو كيفا كذلك، أو إضافة أو جدة بالحمل الشائع، لكنه لم يوجد بهذا
النحو من الوجود، بل أوجده من له الاعتبار بوجوده الاعتبارى ... بل التحقيق: أن اعتبار
احتواء المالك بالمملوك و كون المملوك محويا، أو إحاطة المالك بالمملوك و كون
المملوك محاطا، من اعتبار مقولة الإضافة.

سپس ایشان از ملاصدرا رحمته الله نیز نقل می‌کند که به مشهور اشکال کرده که مالکیت افراد از مقوله‌ی جده نیست و این کلام اشتباه است، بلکه از مقوله‌ی اضافه است به نحو مفهومی^۱؛ یعنی به نحو اقتباس و نسخه برداری از اضافه.

بررسی کلام محقق اصفهانی رحمته الله

برای بررسی کلام محقق اصفهانی رحمته الله و به دست آوردن حقیقت اعتباری ملک، لازم است به ارتکازات عرفیه رجوع کنیم.^۲

محقق اصفهانی رحمته الله ملک را به «إحاطة شيء بشيء» یا «إحتواء الشيء على شيء» معنا کردند، مانند إحتواء

فكالأسخن و الأبرد و أما المضاف فكالأبعد و الأقرب و أما الأين فكالأعلى و الأسفل و أما المتى فكالأقدم و الأحدث و أما الوضع فكالأنصب و أما الملك فكالأكسى و أما الفعل فكالأنقطع و أما الانفعال فكالأنشد تسخنا.

۱. الحكمة المتعالية فى الاسفار العقلية الاربعة، ج ۴، ص ۲۲۳:

و مما عد فى المقولات الجدة و الملك ... و قد يعبر عن الملك بمقولة له فمنه طبيعى ككون القوى للنفس و منه اعتبار خارجى ككون الفرس لزيد ففى الحقيقة الملك يخالف هذا الاصطلاح فإن هذا من مقولة المضاف لا غير.

۲. همان‌طور که در اصول فقه بیان کردیم، خیلی از مباحث اصولی و فقهی، در واقع باز کردن ارتکازات عرفیه است، چنان‌که مباحث ادبیات هم این‌گونه است؛ مثلاً تمام عرب زبانان ارتکازاً فاعل را مرفوع و مفعول را منصوب می‌دانند، اما نمی‌توانند آن را تحلیل کنند که فاعل چیست و مفعول کدام است. هم‌چنین است جمع‌های عرفی نظیر تقدیم ظاهر بر نص، اظهر بر ظاهر، وارد بر مورد، تقدیم عناوین ثانویه بر عناوین اولیه و ... که در ارتکازات عرفیه انجام می‌شود، ولی نمی‌توانند آن را تحلیل کنند.

الكوز على الماء، احتواء الصندوق على النقد و...، در حالی که به نظر می‌رسد در عرف، بار معنایی ملک بیش از آن چیزی باشد که ایشان بیان فرمودند. به عبارت دیگر مراد از ملک، فقط هیئتی نیست که از نسبت مالک به مملوک از حیث این‌که مملوک هم منسوب به مالک است حاصل شده باشد، بلکه نسبت ملک به مالک مانند نسبت اعضاء و قوای باطنی انسان به اوست؛ یعنی همان‌طور که انسان در حالت عادی مالک اعضاء خود است - چه رسد به قوای باطنی - و این اعضاء تحت هیمنه و سیطره‌ی وجود انسان است و به تعبیر دیگر امتداد وجود انسان است، به گونه‌ای که «یتقلّب فیه و به کیف یشاء»، به نظر می‌رسد ملک اعتباری هم مقتبس از این نوع ملک حقیقی است؛ یعنی ملک اعتباری فقط عنوان اضافه و احاطه نیست، بلکه یک نوع وابستگی وجودی و قدرت بر تقلیب و تقلّب است که اگر بخواهیم با اصطلاح مشاء آن را تعریف کنیم، می‌گوییم:

تعریف ملک براساس فلسفه‌ی مشاء

ملک مفهومی است که مستعار و مقتبس از دو مقوله‌ی اضافه و کیف نفسانی (یعنی قدرت) است، که از حیث مقوله‌ی اضافه، مالک احتواء بر مملوک دارد و از حیث مقوله‌ی کیف، قدرت بر تقلیب و تقلّب دارد، عرف با دمج این دو عنوان، عنوان ملک را اعتبار کرده است.

و اگر بخواهیم نحوه‌ی اقتباس ملک اعتباری را با اصطلاح حکمت متعالیه بیان کنیم می‌گوییم:

تعریف ملک براساس حکمت متعالیه

انسان درک می‌کند نسبت به قوای خود ملکیت حقیقیه دارد؛ یعنی وجود مملوک عین ربط به وجود مالک است و وجودی غیر از وجود مالک ندارد، به عبارت دیگر اصل وجود و خصوصیات وجود مملوک، مندرک و مضمحل در وجود مالک است که در حکمت متعالیه از آن تعبیر به «النفس فی وحدتها کل القوا» می‌شود؛ یعنی هر قوه‌ای عین نفس و مرتبه‌ای از نفس است. مرتبه‌ی بالاتر این ملکیت، مالکیت خداوند متعال بر مخلوقات به نحو اضافه‌ی اشراقیه است، که طرف مضاف، جدای از طرف دیگر اضافه نیست و از طرف خود مالک ایجاد شده و عین اضافه است.^۱

انسان با درک مالکیت حقیقیه که بیانگر ربط و وابستگی مملوک به مالک است^۲، به گونه‌ای که حداقل

۱. البته همان‌طور که گفتیم ما طبق مشی قوم بحث می‌کنیم و این‌که آیا این حرف‌ها درست است یا نه، باید در جای خود بحث کنیم.

۲. مالکیت حقیقیه بیان کیفیت وجودی مالک و مملوک حقیقی است و داخل در مقولات ارسطویی نیست.

نسبت به قوای خود می‌تواند هرگونه تصرفی کند «یتصرف فی هذه القوی کیف یشاء»، با اقتباس از این ملکیت حقیقی، ملکیت اعتباری را لحاظ کرده است.

خلاصه‌ی نظر مختار

نظر مختار ما این شد که ملکیت جزء هیچ کدام از مقولات فلسفی نیست و هم‌چنین مقتبس از مقوله‌ی جده، کیف یا اضافه به تنهایی نیست؛ چراکه فهم عرف از ملکیت، چیزی بیشتر از اضافه است و در حقیقت ذهن انسان با لحاظ دو مقوله‌ی کیف و اضافه، عنوان جدیدی را ابداع کرده که خاصیت هر دو مقوله را دارد، این براساس فلسفه‌ی مشاء.

و براساس حکمت متعالیه می‌گوییم: بشر با نگاه به مالکیت حقیقیه که بیان کیفیت تعلق وجودی اشیاء به مالک و احاطه‌ی قیومی مالک بر اشیاء است - ولو در مرتبه‌ی نفس و قوا - آن را اصل قرار داده و نسخه‌ای از آن اقتباس کرده و در عالم اعتبار از آن تعبیر به ملک کرده است.

بنابراین ملک آن جایی اطلاق می‌شود که شیئی با تمام معنا و هویتش، مربوط به کسی یا چیزی باشد.^۱ پس اگر چیزی فقط از حیثی وابسته به شخص یا شیئی باشد و حتی به گونه‌ای بتواند در آن تقلب و تصرف کند، به آن اصطلاحاً ملک نمی‌گویند؛ بلکه ملک در جایی صادق است که مالک ذاتاً نسبت به آن مطلق العنان باشد و اگر تحدیدی وجود دارد، عارض بر آن باشد.

جواد احمدی

۱. ملک حتماً نباید مربوط به انسان باشد، بلکه غیر انسان هم می‌تواند مالک باشد، مثل کعبه زاد الله شرفاً و بعضی عناوین دیگر که ان شاء

الله بعداً توضیح خواهیم داد.